الأمم المتحدة

A/C.5/71/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
9 January 2017
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كينغ ..... (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-21362 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

خطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/428 و A/71/634)

١ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/428)، وقالت إن المقترح يعكس رؤية الأمين العام بشأن الانضباط الصارم في الميزانية - إنجاز المزيد بموارد أقل من أجل إيجاد سبل جديدة وأفضل للوفاء بولايات المنظمة. ويعكس التقدير الأولي الذي يتجاوز ٥,٤ بلايين دولار بقليل زيادة قدرها ٢١,٢ مليون دولار مقارنة بالاعتماد الحالي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ويعزى ذلك أساسا إلى المبادرات التي يجري النظر فيها في الدورة الحالية. ومقارنة بالنفقات النهائية التي تقل قليلا عن ٥,٧ بلايين دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يعكس المخطط المقترح نقصانا قدره ٢٥٩ مليون دولار.

٢ - وأضافت قائلة إن المخطط يتبع العملية المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٤١/٢١٣ و ٦٣/٢٦٦، ويعكس الأولويات المقترحة لأعمال المنظمة تمشيا مع القرار ٧١/٦. وقد أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا أن مخطط الميزانية ينبغي أن يوفر قدرا أكبر من إمكانية التنبؤ بالموارد المطلوبة لفترة السنتين التالية. ووفقا لطلب الجمعية الوارد في قرارها ٦٣/٢٦٦، تقدَّم في المرفق الثاني للتقرير صورة كاملة عن جميع الموارد اللازمة المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣ - وأشارت إلى أن نقطة الانطلاق بالنسبة للتقديرات الأولية للموارد كانت الاعتمادات الموافق عليها حاليا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعكس المخطط أيضا الأثر المرجأ لـ ٧٠ وظيفة منشأة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي سيتطلب مبلغا إضافيا قدره ١١ مليون دولار، يقابله جزئيا انخفاض قدره ٢,٥ مليون دولار يتعلق بالوظائف الملغاة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وإلغاء التكاليف غير المتكررة بمبلغ قدره ٧٩ مليون دولار؛ وإدراج مبلغ إضافي قدره ٤,٩ ملايين دولار للولايات والمبادرات الجديدة، مثل تنفيذ سياسة فحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز متطلبات الأمن والسلامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وبرنامج الصحة والسلامة المهنيتين.

٤ - وأردفت قائلة إن الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة تبقى عند المستوى الحالي للاعتمادات وقدره ١,١٢٤ بليون دولار. وسيكون هذا المبلغ قابلا للتغيير في حال إنشاء بعثات جديدة أو تنقيح ولايات البعثات القائمة. وستؤدي الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا لعام ٢٠١٧، التي صدرت قبل بضعة أيام، إلى زيادة المقترح بمبلغ قدره ١٢٨,٣ مليون دولار.

٥ - ومضت تقول إن المرفق الثاني للتقرير يقدم معلومات عن المبادرات المعروضة حاليا على الجمعية والبنود المتوقعة التي قد تؤثر في مخطط الميزانية، التي تقدر الاحتياجات المتعلقة بها بمبلغ ٨٦,٩ مليون دولار. وهو يتضمن أيضا تخفيضات بمبلغ قدره ٢٧,٨ مليون دولار تتعلق بتحقيق فوائد من مشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد. ويدرك الأمين العام الاستثمار المالي والسياسي الكبير للدول الأعضاء في نظام أوموجا، الذي يؤدي تنفيذه إلى مواءمة طرق أداء العمل وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات، والحد من ازدواجية العمل وتهيئة نماذج جديدة لتقديم الخدمات. ولا يزال الأمين العام وفريق الإدارة العليا ملتزمَين بتحقيق الفوائد النوعية والكمية التي يتراوح حجمها بين ١٤٠ و ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩. وكما هو مبين في التقرير المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، ستبلغ الفوائد التراكمية ١٦٣,٧ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

٦ - وتتغير المعلومات الواردة في المرفق الثاني نظرا لأن الجمعية العامة لا تزال تنظر في البنود التي يترتب عليها آثار في الميزانية. واستنادا إلى أحدث المعلومات، تبلغ التقديرات الأولية منذ صدور تقرير الأمين العام ٥,٥٨ بلايين دولار، وهي لا تزال أقل من مستوى الإنفاق النهائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وسيقدم المرفق الثاني المستكمل إلى اللجنة الخامسة خلال المشاورات غير الرسمية.

٧ - واختتمت كلامها قائلة إنه اقتُرح تقديم تقرير موحد واحد عن جميع الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية من أجل توفير نظرة كلية وتبسيط عملية الاستعراض التي تقوم بها اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة. وسينفذ المقترح على أساس تجريبي فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ وسيقدم استعراض للتجربة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ لتمكين الجمعية من اتخاذ قرار بشأن استمرارها.

٨ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/71/634)، وقال إن اللجنة الاستشارية تتساءل عن مدى صحة إدراج مبادرات أو أنشطة لم تنظر فيها الجمعية العامة بعد في المبلغ الإجمالي للتقديرات الأولية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتؤكد اللجنة من جديد أن وثيقة مخطط الميزانية ينبغي أن تميِّز بوضوح بين جزأين: جزء لا يغطي إلا التقديرات المتعلقة بالأنشطة المقررة وجزء ثان لا يغطي إلا التقديرات المتعلقة بالأنشطة أو المبادرات التي لا يزال يتعين أن تنظر فيها الجمعية العامة أو التي هي قيد نظرها.

٩ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بمقترح توحيد البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على جميع مشاريع القرارات التي توصي اللجان الرئيسية بأن تعتمدها الجمعية وتقديم تقرير واحد إلى كلّ من اللجنة الاستشارية والجمعية العامة لاستعراضه بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن النهج الجديد سيحقق أي فوائد كبيرة وهي توصي بالتالي برفض المقترح.

١٠ - **السيدة وايراتبانيج** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن يقدم أوفى صورة ممكنة عن تقديرات المنظمة للموارد لفترة السنتين التالية وإن عددا من الأنشطة التي يجري النظر فيها حاليا أو التي لا يزال يتعين أن تنظر فيها الجمعية العامة قد يؤدي إلى زيادة في مستوى الميزانية. وكررت التأكيد على أهمية توافر موارد كافية كي تتمكن الأمانة العامة من الوفاء بالولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وبعد أن أشارت إلى أن التقديرات الأولية تبيّن أن مستوى مخطط ميزانية يبلغ ٥ ٤٢٩,٩ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، رهنا بالتحديثات التي ستقدم في شكل معلومات تكميلية، طلبت أن تُقدّم تلك التحديثات إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن.

١١ - وأردفت قائلة إن المجموعة تكرر الإعراب عن قلقها من أن التقديرات الأولية للبعثات السياسية الخاصة، التي تبلغ ١ ١٢٤,٤ مليون دولار، تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع موارد الميزانية العادية. ويمكن أن يؤثر الاختلال الناجم عن ذلك، إضافة إلى أن نسبة متزايدة من الميزانية العادية تخصص لأنشطة السلام والأمن، تأثيرا سلبيا في الأنشطة الإنمائية للمنظمة. ويتعارض هذا الاتجاه مع الأولويات التي حددتها الجمعية وقد يعوق قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها بفعالية، ولا سيما في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٢ - ومضت تقول إن المجموعة توافق على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن أوجه عدم الاتساق في عرض وثيقة مخطط الميزانية، التي تؤثر في وضوحها وفي شفافية حساب مستوى مخطط الميزانية والتغيرات في الموارد بين فترات السنتين.

١٣ - وفيما يتعلق بالمبلغ المتوقع من تحقيق فوائد نظام أوموجا وقدره ٢٧,٨ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، لا يزال من المنتظر تقديم تحليل مفصل لمجموع تكاليف نظام أوموجا وفوائده، ومن غير الملائم في

المرحلة الحالية بالتالي قبول التخفيضات التي تعزى إلى نظام أوموجا في مخطط الميزانية المقترحة.

١٤ - وتابعت كلامها قائلة إنها إذ تحيط علما بالاحتياجات المتوقعة البالغة ٥١٢ ٦٠٠ دولار لفريق إدارة مشروع أوموجا فيما يتعلق بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، فهي تشير إلى أن مقترحا مفصلا بشأن ذلك النموذج وما يتصل به من موارد سيكون مرهونا بقرارات الجمعية بشأن المسألة في الدورة الحالية.

١٥ - ولا تزال المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء الممارسة المتبعة في الآونة الأخيرة المتمثلة في اقتراح تخفيضات في مستويات الموارد في مخطط الميزانية، لأن تلك التخفيضات لا تمثل مكاسب في الكفاءة بل تخفيضات في الأهداف القابلة للتحقيق، دون أي تفسير واضح للكيفية التي ستنجز بها، وهو ما يمكن أن يكون له أثر سلبي في الأنشطة البرنامجية. وستتابع المجموعة هذه المسألة عن كثب، آخذة بعين الاعتبار الملاحظات والتعليقات والتوصيات السابقة للجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات.

١٦ - واسترسلت قائلة إن المجموعة ملتزمة التزاما راسخا بعملية إعداد الميزانية التي حددت بموجب قراري الجمعية العامة ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١، اللذين أرسيا أسس عمل اللجنة، حيث ينصان على الكيفية التي يجري بها إعداد الميزانية والشروط التي تفاوض اللجنة على الميزانية وفقها. وتشكل أوجه عدم الاتساق التي حددتها اللجنة الاستشارية في عرض تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة (A/71/428) مسألة مثيرة للقلق. وسيؤدي التوحيد المقترح للبيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات إلى تأخير لا داعي له في أعمال الجمعية وهو لن يفيد عمل اللجنة الخامسة.

١٧ - واختتمت كلامها قائلة إن الجمعية العامة هي، طبقا للميثاق، الجهة الوحيدة المخولة النظر في ميزانية الأمم المتحدة والموافقة عليها، وإن دور اللجنة الخامسة في مسائل الميزانية والمسائل الإدارية يجب أن يحترم. وعلى غرار ما جرى في الماضي، ينبغي أن تبلغ اللجنة اللجان الرئيسية الأخرى خطيا بضرورة الامتناع عن التدخل في تلك الصلاحيات.

١٨ - **السيدة باومان** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، وقالت إن الدول الأعضاء مسؤولة عن تزويد المنظمة بالتوجيه الاستراتيجي من خلال ضمان أنها تملك الموارد الكافية المخصصة للمجالات ذات التأثير الأكبر وأن تلك الموارد تستخدم بكفاءة. والنظام الحالي للميزنة والتخطيط في الأمم المتحدة، الذي يتضمن مخطط الميزانية، قاصر ويجب إصلاحه. ونظرا لأن كلا من تخطيط البرامج ودورة الميزانية يمتد لفترة خمس سنوات في حين أن الميزانية العادية تعدّ لفترة سنتين، كثيرا ما يكون الزمن قد تجاوز الخطط البرنامجية عندما يوافَق على الموارد وتُعتمد الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينظر في أداء البرامج والأداء المالي للمنظمة في آن واحد. وبناء على ذلك، لا تقام الصلة الهامة بين تخصيص الموارد والأداء السابق وتتخذ الدول الأعضاء قرارات دون النظر في أداء البرامج. وبدلا من السعي إلى تحقيق نتائج واضحة وتحديد التوجه الاستراتيجي للمنظمة بطريقة مستنيرة، تقوم الدول الأعضاء بإدارة التفاصيل الصغيرة لتخصيص الموارد عن طريق الإذن بإنشاء وإلغاء فرادى الوظائف.

١٩ - ومضت تقول إنه من الممكن للمنظمة، علاوة على ذلك، أن تحقق الأهداف المكلفة بها في مجال السلام والأمن بطريقة أكثر فعالية، وبالموارد القائمة، من خلال تعزيز عملها المتعلق بمنع نشوب النزاعات. والوقاية خير من العلاج، غير أن عمليات حفظ السلام تحصل على معظم الأنصبة المقررة في حين تخصص موارد قليلة للوساطة ومنع نشوب النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الترابط بين السلام والأمن وحقوق الإنسان، ثمة حاجة إلى دعامة قوية في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تنفذ الأنشطة التي صدر بها تكليف بصورة كاملة وأن تعزز حقوق الإنسان وتحميها بصورة فعالة.

وسيؤدي هذا الإجراء بدوره إلى النهوض بمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والأمن.

٢٠ - واختتمت كلامها قائلة إن هناك إمكانات كبيرة لزيادة فعالية الأمم المتحدة من خلال إصلاح المنظمة وعملية وضع ميزانيتها. وقالت إنها تشجع الأمين العام المعين بقوة، من ثم، على مواصلة الإصلاحات الجارية وتوجيه المنظمة من خلال عملية ميزنة كفؤة قائمة على النتائج.

٢١ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، وقال إن النظر في مخطط الميزانية يمثل فرصة فريدة لتقييم الاحتياجات من الموارد وإقامة الدليل على نهج يستند إلى فهم حقيقي لتكاليف تنفيذ الولايات. ولكن، مرة أخرى يتمثل المقترح المعروض على اللجنة في قائمة من الإضافات إلى الميزانية الحالية. وينبغي أن تكون إعادة ترتيب الأولويات وإجراء استعراض للهياكل القائمة في صميم كل دورة من دورات الميزانية، لا سيما بالنظر إلى عدد المبادرات الجديدة الجارية حاليا. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ ومشروع أوموجا مبادرتي إصلاح تاريخيتين ينبغي أن تمكنا الأمم المتحدة من العمل بشكل أكثر فعالية وكفاءة لتنفيذ ولاياتها باستخدام ميزانية تستند إلى تقييم سليم للاحتياجات الفعلية.

٢٢ - وأردف قائلا إن النهج التدريجي إزاء الميزنة أمر يثير بالغ القلق. وتتسم المنهجية المستخدمة في إعداد المخطط بأنها غامضة والأرقام بأنها عسيرة على الفهم وأحيانا متناقضة. ويفتقر النهج العام إلى العمق الاستراتيجي وليس من الواضح أيّ البنود يدرج في المخطط وأيها يظل بحاجة إلى قرار لإضافته. وفي المشاورات غير الرسمية، سيطلب الاتحاد الأوروبي توضيحا بشأن البنود المدرجة في المرفق الثاني والموصوفة بعبارة ''يتقرر لاحقا''.

٢٣ - وأشار إلى أن الفوائد المحدودة المستمدة من نظام أوموجا مخيبة للآمال وأن الاتحاد الأوروبي سيرحب بتوضيح الفوائد الإجمالية التي ينتظر الحصول عليها بحلول عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، تتسم حالة نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي بأنها عسيرة على الفهم. ويجب على المنظمة أن تكثف الجهود من أجل تحسين ممارسات العمل التي تعتمدها بحيث تدار الموارد بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة؛ وستكون القيادة التي يوفرها الأمين العام وكبار المديرين ذات أهمية بالغة في ضمان الالتزام بهذا الهدف على نطاق المنظمة.

٢٤ - وينبغي للأمانة العامة أن تدير الضغوط التضخمية وتقلبات أسعار الصرف وفقا لأدق التوقعات الممكنة وبأكبر قدر ممكن من الحصافة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تمحيص الممارسة والمنهجية المتمثلتين في إعادة تقدير التكاليف بغية تقييد نطاقها.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتساءل عن الاستخدام الحالي لصندوق الطوارئ، نظرا لعدم إجراء أي إعادة ترتيب للأولويات وعدم إرجاء تنفيذ أي ولاية على الإطلاق إلى فترة السنتين التالية عندما يبلغ الصندوق حده الأقصى، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٢٦ - واختتم كلامه قائلا إن مخطط الميزانية ينبغي أن يكون أداة إدارية حديثة تساعد على إدارة الانضباط في الميزانية وإعادة ترتيب الأولويات لتلبية الاحتياجات الجديدة والناشئة، وضمان إمكانية التنبؤ بالموارد المالية في نفس الوقت. ولم يوضع المقترح الحالي أو يستخدم لهذا الغرض. ونتيجة لذلك، تجد الدول الأعضاء صعوبة في تمويل الأولويات الجديدة في حين يجري الإبقاء على موارد لتمويل مسائل تجاوزها الزمن أو ذات أولوية منخفضة وعلى إجراءات عمل أو ممارسات إدارية لا ترقى إلى المستوى الأمثل.

٢٧ - **السيدة إيواتاني** (اليابان): قالت إنه من المؤسف أن يجري عرض مخطط الميزانية المقترحة في وقت متأخر من الدورة، مما يترك القليل من الوقت لنظر اللجنة فيه بطريقة معقولة. وأضافت قائلة إنه على الرغم من الشواغل التي أعرب عنها وفد بلدها ووفود أخرى بشأن الممارسة المتمثلة في الاكتفاء بزيادة الميزانية الحالية في عملية ميزنة تراكمية، فإن المقترح الحالي لم يحمل تغييرا فيما يتعلق بالمنهجية أو الشكل. وهي تشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بشأن ضرورة التمييز بوضوح بين التقديرات المتعلقة بالأنشطة المقررة والتقديرات المتعلقة بالأنشطة أو المبادرات التي لا يزال يتعين أن تنظر فيها الجمعية العامة، وكذلك بشأن عدم الاتساق في عرض وثيقة مخطط الميزانية.

٢٨ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها وجه الانتباه في الماضي إلى الظروف غير المنتظمة أو أوجه عدم الاتساق في إصدار بيانات شفوية عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية عند اعتماد مشاريع القرارات. والغرض من القرارات والقواعد والأنظمة المتعلقة بمشاريع القرارات التي تنطوي على آثار مالية هو ضمان أن تتمكن الدول الأعضاء، التي ستسدد أنصبتها المقررة حالما تعتمد مشاريع القرارات تلك، من اتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب. ولا تعني صلاحيات اللجنة الخامسة فيما يتعلق بمسائل الميزانية والمسائل الإدارية أن اللجان الرئيسية الأخرى ينبغي أن تترك دون الحصول على المعلومات اللازمة عن الأثر المالي لقراراتها. وأضافت قائلة إن وفد بلدها سوف يضع تلك الاعتبارات في الحسبان لدى النظر في الإضافات إلى التقديرات الأولية، لا سيما التقديرات المنقحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والآثار المالية الناجمة عن مشاريع قرارات الجمعية العامة.

٢٩ - وأشارت إلى فوائد نظام أوموجا الواردة في التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فقالت إن وفد بلدها يود أن يرى المزيد من المكاسب في الكفاءة والوفورات وهو سيولي بالتالي اهتماما وثيقا للبنود المتعلقة بالإصلاحات الإدارية. وقالت إنها تتفق مع توصية اللجنة الاستشارية برفض مقترح توحيد البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية؛ فالتقيد الصارم بالقواعد القائمة وتقديم الوثائق في أوانها سيخدمان مقاصد الدول الأعضاء على نحو أفضل. وأخيرا، ذكرت أن وفد بلدها يؤيد مقترح الأمين العام بشأن حجم صندوق الطوارئ.

٣٠ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن ميزانية الأمم المتحدة ظلت ثابتة خلال فترة الـ ٢٢ سنة الممتدة من فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ إلى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، باستثناء التأثير الناجم عن التضخم. وشهدت الفترة الممتدة من فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى فترة ٢٠١٠-٢٠١١ توسعا غير مسبوق من الميزانية. وازداد الانضباط في الميزانية بصورة تدريجية منذ ذلك الحين، مما مكن الميزانية من العودة إلى الاتجاه التاريخي المتمثل في القليل من النمو أو انعدامه. وعلى الرغم من الطلبات المالية الجديدة العديدة المعروضة على اللجنة في الدورة الحالية، يتعين عدم السماح بعكس هذا الاتجاه.

٣١ - وأضافت قائلة إنه من المخيب للآمال أن تكون عملية وضع مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ قد انطوت على البدء بالميزانية المعتمدة لفترة السنتين الحالية مع توقع أن يقتصر الأمر على إضافة احتياجات إضافية إلى مستوى الموارد الحالي. ويبدو أنه ليس ثمة عملية لإجراء استعراض معقول للميزانية السابقة لمعرفة كيفية التمكن من تبسيط الولايات أو إنجازها بصورة أكثر فعالية من حيث التكلفة. ومن أجل استيعاب الاحتياجات المضافة من الموارد والحفاظ في نفس الوقت على الانضباط في الميزانية، يجب إصلاح عملية الميزانية نفسها بحيث يجري تمحيص المسببات الأساسية للتكلفة، مثل تكاليف الموظفين، واستعراض فعالية الولايات، والبحث عن فرص للحد من الازدواجية وأوجه التكرار. وقد دعي إلى بذل هذا الجهد خلال مناقشة خطة عام ٢٠٣٠ وينبغي تكراره فيما يتعلق بجميع ركائز الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والأمن. ومن الضروري أيضا تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الوفورات المتوقعة من مبادرات إدارة التغيير،

ولا سيما نظام أوموجا وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكرت أن وفد بلدها يود أيضا النظر في الممارسة المتمثلة في إعادة تقدير التكاليف، التي تؤثر في الانضباط في الميزانية.

٣٢ - ومضت تقول إن وفد بلدها لا يزال يشعر بالقلق إزاء الممارسة الحالية المتمثلة في عدم إبلاغ اللجان والهيئات الأخرى بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على قراراتها إلا عندما تكون قد انتهت من مفاوضاتها. وعلاوة على ذلك، كانت هناك حالات عديدة لم ينسجم فيها البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية مع نوايا المفاوضين على النص. ويجب تحديد العملية بحيث تحصل اللجان على المعلومات المالية في مرحلة مبكرة وتتمكن من التفاوض وهي على معرفة بالآثار المالية المترتبة على قراراتها. ولن يلغي هذا النهج مسؤولية اللجنة الخامسة عن اتخاذ القرارات النهائية في المسائل المالية.

٣٣ - **السيد خاليزوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يحيط علما بمخطط الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي يبين تقديرات إجمالية قدرها ٥,٤٣ بلايين دولار، وهو مستوى أعلى قليلا من ميزانية فترة السنتين الحالية. وينبغي أن يستند القرار النهائي بشأن مخطط الميزانية إلى تقييم واقعي لاحتياجات المنظمة من الموارد.

٣٤ - وأضاف قائلا إن وفد بلده لا يعترض على تحديد مستوى صندوق الطوارئ بنسبة ٠,٧٥ في المائة من مجموع ميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. غير أن الوفد لا يوافق على أن يتضمن مخطط الميزانية تقديرات بشأن المبادرات التي لم توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية بعد، وهي ممارسة لا تفضي إلى الانضباط في الميزانية. وينبغي أن تقدم الاحتياجات من الموارد للولايات غير المعتمدة بصورة منفصلة.

٣٥ - وأردف قائلا إن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن الاحتياجات من الموارد المخصصة للإنفاق على البعثات السياسية الخاصة ليست مبررة بصورة كافية. ويجب التدقيق بعناية في هذه الاحتياجات التي تمثل ربع الميزانية العادية.

٣٦ - ومضى يقول إن الميزانية المقبلة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الانتقال في الوقت المناسب إلى مجموعة عناصر الأجر الجديدة للموظفين وينبغي أن تعرض بوضوح تكاليف نظام أوموجا والفوائد المتحققة من تنفيذه.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية (A/71/560 و A/71/635)

٣٧ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية (A/71/560)، وقالت إن محكمة العدل الدولية قررت، بأمر مؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، أن تستعين برأي خبراء في القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (كوستاريكا ضد نيكاراغوا). وعُيّن خبيران مستقلان في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وأجرى قلم المحكمة ترتيبات لدعم مهمتهما، بما يشمل الدعم بخدمات الأمانة.

٣٨ - وأضافت قائلة إن الاحتياجات المقدرة لتنفيذ أمر المحكمة تبلغ ١٧٠ ٠٠٠ دولار. وقد سبق أن قدم الأمين العام مبلغا قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار بموجب قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٠ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وسوف تُطلب الاعتمادات ذات الصلة في سياق تقرير الأداء الأول. ويُطلب مبلغ إضافي قدره ١٢٠ ٠٠٠ دولار في هذه التقديرات المنقحة.

وستغطي الموارد المقترحة أتعاب الخبيرين وتكاليف سفرهما للقيام بالزيارات إلى المواقع وإجراء المشاورات مع أعضاء المحكمة وحضور جلسات المحكمة في لاهاي، وتكاليف سفر موظفَي قلم المحكمة المعينين لتقديم المساعدة فيما يتعلق بخدمات الأمانة.

٣٩ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/635)، وقال إن اللجنة الاستشارية أُبلغت بأن الاحتياجات المقترحة تشمل مبلغا قدره ٠٠٠ ٢٠ دولار لتغطية تكاليف سفر اثنين من موظفي قلم المحكمة. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي استيعاب هذه المصروفات في ميزانية المحكمة في الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وهي توصي بالتالي بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار لتغطية احتياجات محكمة العدل الدولية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وتطلب إليه الإبلاغ عن ذلك في سياق تقرير الأداء الثاني.

٤٠ - **السيد شاملونغراسدر** (تايلند): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن المجموعة تكرر التأكيد على موقفها المتمثل في ضرورة أن يكون مستوى الموارد الذي توافق عليه الجمعية متناسبا مع جميع البرامج والأنشطة الصادر بها تكليفات، وذلك ضمانا لتنفيذها بشكل كامل وفعال. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها لحجم عمل محكمة العدل الدولية، ينبغي تقييم احتياجاتها من الموارد على النحو الواجب وينبغي اعتماد تمويل كاف لها. وتعيين الخبيرين في القضية المشار إليها قرار سيادي اتخذته المحكمة، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وإذا وُضع في الاعتبار عدم توافر موارد خارجة عن الميزانية للمحكمة وتخفيض الموارد بنسبة ١٠ في المائة لفترة السنتين الحالية مقارنة باعتماد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ينبغي أن تزود المحكمة بالموارد الإضافية اللازمة للاضطلاع بمهامها. وتؤيد المجموعة بالتالي طلب الأمين العام مبلغا قدره ٠٠٠ ١٢٠ دولار لتغطية جميع النفقات ذات الصلة للانتهاء من القضية على النحو المطلوب.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٠٥.